

في تقرير لهيئة حقوقية فلسطينية خمسة خيارات أمام عضوية فلسطين



الهيئة المستقلة طالبت بضمان مكاتبة منظمة التحرير الفلسطينية

ميرفت صادق-رام الله

طرحت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان جملة خيارات أمام السلطة الفلسطينية التي قررت التوجه إلى مجلس الأمن للمطالبة بعضوية دائمة لفلسطين في الأمم المتحدة، وعبرت الهيئة عن اعتقادها بأن الفيتو الأميركي ليس المصير الأكيد لهذا الطلب.

ورجح الباحث في الهيئة ياسر علاونة -الذي أعد تقريراً قانونياً عن الخيارات المتاحة أمام خطوة التوجه للأمم المتحدة- أن يواجه الطلب الفلسطيني بقرار يبيقيه قيد البحث من قبل مجلس الأمن الدولي لسقف زمني غير محدد، تحت ذريعة الحاجة إلى مزيد من الوقت للنقاش والتفاوض بشأن المسألة.

وقال علاونة للجزيرة نت إن هذه الإحالة قد تكون وسيلة لعدم اتخاذ قرار بقبول أو رفض عضوية فلسطين في الأمم المتحدة، وترمي لإفساح المجال أمام الجهود السياسية لاستعادة المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وخاصة في ظل حضور الرئيس محمود عباس ورئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.



الباحث ياسر علاونة يرجح إرجاء طلب العضوية لمزيد من البحث بدون سقف زمني

خمسة خيارات

ولخص تقرير قانوني للهيئة المستقلة أعلن اليوم الثلاثاء خمسة خيارات مطروحة للتحرك في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا تحصر هذه الخيارات المصلحة الفلسطينية في الحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة.

وأوصى التقرير القيادة الفلسطينية بضرورة العمل على جميع الخيارات المتاحة في الأمم المتحدة، وعدم الاكتفاء بالتوجه إلى مجلس الأمن فقط.

ويتمثل الخيار الأول -حسب التقرير- في مطالبة الجمعية العامة بحث الدول الأعضاء على الاعتراف بالدولة الفلسطينية، بعد تقديمها لطلب العضوية وانضمامها كعضو كامل في الأمم المتحدة.

أما الخيار الثاني، فتحدث عن طلب يوجه إلى الجمعية العامة لتغيير وضع بعثة فلسطين من "مراقب" إلى وضع "دولة فلسطين كمراقب"، كما هو الحال بالنسبة لدولة الفاتيكان، وهنا يتغير الوضع من كيان منظمة التحرير الفلسطينية إلى دولة فلسطين، وتتمتع فلسطين بموجبه بجميع امتيازات الدول.

ويشير الخيار الثالث إلى النهج الذي تبنته القيادة الفلسطينية بالذهاب إلى مجلس الأمن لطلب قبول فلسطين دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، وسط توقعات بأن يصطدم هذا التوجه بالفيتو الأميركي، أو أن يقرر مجلس الأمن إبقاء المسألة قيد البحث لفترة محدودة لإجراء مزيد من النقاش أو التفاوض حوله.

قرار رقم 377

وإذا لم ينجح الفلسطينيون في الخيارات السابقة، فإن التقرير يضع خيارا رابعا يتبنى اللجوء إلى قرار الجمعية العامة رقم (377) لسنة 1950، والذي سمي "الاتحاد من أجل السلام" من أجل حصول دولة على عضوية في الأمم المتحدة.



العموري: منظمة التحرير هي صاحبة الحق القانوني حصرا في تقديم الطلب

غير أن واضعي التقرير يوضحون في هذا الصدد أن القرار الأخير لم يسبق استخدامه منذ تأسيس الأمم المتحدة لأي غايات، وتبقى إمكانية اللجوء إليه ضعيفة حسب أستاذ القانون في جامعة بيرزيت ياسر العموري لأن الجهة المخولة بالموافقة على العضوية هي مجلس الأمن فقط.

وأخيرا دعت الهيئة القيادة الفلسطينية الذاتية للأمم المتحدة إلى تبني الخيار الخامس، والمتمثل في لجوء منظمة التحرير الفلسطينية إلى محكمة العدل الدولية لطلب فتوى حول "وضع الاحتلال الطويل الأمد".

تحريك الجمود

وقال أستاذ القانون في جامعة بيرزيت ياسر العموري إن التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة يعد خطوة للخروج من الجمود السياسي، لكن كان "الأحرى بالقيادة اختيار وسائل تضمن نتائج إيجابية على الصعيد الدولي، عوضاً عن التوجه إلى مجلس الأمن تحت تهديد الفيتو".

وأوضح العموري للجزيرة نت أن بإمكان الفلسطينيين التوجه باسم منظمة التحرير كمثل شرعي معترف به دولياً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، لطلب تحديد المركز القانوني للأراضي الفلسطينية المحتلة، ومسؤولية دولة الاحتلال والأمم المتحدة تجاه إزالة هذا الاحتلال ضمن جدول زمني وآليات واضحة للتنفيذ.

فحوى مجهولة

وفيما أكدت المديرية التنفيذية للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان رندة سنيورة عدم اطلاع الهيئة أو المؤسسات الفلسطينية عموماً على فحوى الطلب الفلسطيني للأمم المتحدة، قال العموري إن كافة التقديرات والمخاوف ستبقى غير دقيقة بسبب عدم الإفصاح عن هذه الفحوى.

"
الهيئة دعت القيادة
الفلسطينية الذاهة
للأمم المتحدة إلى تبني
الخيار الخامس،
والممثل في لجوء
منظمة التحرير
الفلسطينية إلى محكمة
العدل الدولية لطلب
فتوى بشأن "وضع
الاحتلال الطويل
الأمم"
"

وأوضح العموري أن مشروع الطلب الفلسطيني يجب أن يتجنب مخاطر إسقاط منظمة التحرير كمثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، حتى لو نجحت القيادة في الحصول على عضوية دائمة.

وفي هذه الحالة، يقول العموري فإن منظمة التحرير ستقوم بتمثيل فلسطين كون الدولة لا تستطيع ممارسة سيادتها تحت الاحتلال، ومعنى ذلك أن الأهلية القانونية ستبقى للمنظمة، وتزول المخاوف على حق العودة والتمثيل الفلسطيني، وحقوق أخرى مثل المياه والتعويضات وجبر الضرر الواقع على الفلسطينيين.

وفيما تحدثت الأنباء عن عزم الطرف الفلسطيني على تقديم طلب للحصول على عضوية باسم دولة فلسطين، قال العموري إن منظمة التحرير وحدها فقط هي المخولة بذلك، لأنها هي من تمثل الفلسطينيين بصفة "مراقب" في الأمم المتحدة، حيث لا تتمتع السلطة الفلسطينية بشخصية قانونية على المستوى الدولي.

وحذر الخبير القانوني من أن القانون الدولي سلاح ذو حدين، وفي حال عدم استخدامه بصورة مثلى سيؤدي إلى نتائج ضارة على القضية الفلسطينية.



الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تنظم ورشة عمل حول استحقاق ايلول نشر الثلاثاء 20/09/2011 الساعة 16:59

رام الله -معا- نظمت اليوم الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ورشة عمل حول عضوية فلسطين كدولة في الأمم المتحدة، تناولت فيها أبرز المحاور التي جاءت في دراسة قانونية حقوقية أعدتها الهيئة حول إمكانية انضمام فلسطين كدولة عضو في الأمم المتحدة، وتحدث في الورشة التي شارك فيها عدد من ممثلي المؤسسات الأهلية، المجلس التشريعي، حقوقيون وقانونيون والعديد من المهتمين، الأستاذة رندا سنيورة المديرية التنفيذية للهيئة والباحث الحقوقي ياسر علاونة المحامي غاندي ربيعي مدير دائرة السياسات والتشريعات الوطنية في الهيئة .

وفي كلمتها الافتتاحية أكدت سنيورة على أهمية الدراسة التي تأتي عشية استحقاق أيلول، منوهة إلى أنها جاءت انطلاقاً من الدور الاستشاري الذي تتمتع به الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان، مؤكدة على أن الهيئة ستستمر في أداء مهامها بعد حصول فلسطين على عضوية الأمم المتحدة سواءً بعضوية كاملة أو دولة بصفة مراقب.

من جانبه أكد ربيعي بأنه وعلى الرغم من طغيان البعد السياسي على الجانب القانوني الحقوقي إلا أن هذه الدراسة جاءت لتبين الاحتمالات التي الواردة عشية تقديم السيد الرئيس طلب عضوية فلسطين للأمم المتحدة، حيث أنه ومن المقرر أن تعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة في مقرها في نيويورك-الولايات المتحدة الأمريكية، دورتها السادسة والستون بتاريخ 20/9/2011، ومن المتوقع أن يكون عمّن جدول أعمالها وتحت البند (قبول أعضاء جدد) موضوع تقدم فلسطين بطلب انضمام لعضوية الأمم المتحدة كعضو جديد .

من جانبه استعرض معد الدراسة ياسر علاونة الخيارات المحتملة حال التوجه للأمم المتحدة، وحصرتها في خيارات خمسة، أما الأول فيتمثل في الطلب من الجمعية العامة حث الدول الأعضاء على الاعتراف بالدولة الفلسطينية بعد تقديمها لطلب العضوية وانضمامها كعضو كامل في الأمم المتحدة. والخيار الثاني يتمثل في الطلب من الجمعية العامة تغيير وضع بعثة فلسطين كمراقب إلى وضع دولة فلسطين كمراقب (Observer state) ، كما هو الحال في دولة الفاتيكان. وهنا يتغير الوضع من كيان منظمة التحرير الفلسطينية إلى دولة فلسطين وهنا تتمتع فلسطين بجميع امتيازات الدول.

وأضاف معد الدراسة بأن الخيار الثالث يتمثل في التوجه إلى مجلس الأمن لطلب قبول فلسطين كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، ويتوقع أن يصطدم ذلك بـ (الفييتو) الأمريكي، أو بقاء المسألة قيد البحث من قبل مجلس الأمن الدولي لفترة محدودة من الزمن، في حال الحاجة إلى مزيد من الوقت للنقاش أو التفاوض حول مسائل محددة أو حول صيغة القرار، وقد يكون وسيلة لعدم اتخاذ قرار من قبل مجلس الأمن.

أما الخيار الرابع، وفي حال عدم نجاح الخيارات السابقة، اللجوء إلى قرار الجمعية العامة رقم (377) لسنة 1950، (الاتحاد من أجل السلام) ولكن هذا القرار لم يسبق وأن استخدم منذ تأسيس الأمم المتحدة من أجل حصول دولة على عضوية الأمم المتحدة، وإن كان قد استخدم لغايات أخرى. ويتمثل الخيار الأخير في لجوء منظمة التحرير الفلسطينية إلى محكمة العدل الدولية لطلب فتوى حول "وضع الاحتلال طويل الأمد".

ولأهمية الموضوع تناولت هذه الدراسة العديد من الجوانب، فقد ركز الفصل الأول على الأمم المتحدة ودورها في حق تقرير المصير، أركان الدولة في القانون الدولي، الدولة وعناصر تكوينها، أنواع الدول من حيث التكوين المادي والسياسي، الاعتراف بالدول، الشروط الموضوعية والإجرائية لتشكيل الدول. كما ركز الفصل الثاني على عضوية الدول في الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة وقبول الأعضاء الجدد، مجلس الأمن الدولي وقبول الأعضاء الجدد، الجمعية العامة وقبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة، الآثار التي تترتب على حصول فلسطين على عضوية الأمم المتحدة. وتطرق الفصل الأخير إلى أحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية على المستوى الفلسطيني، والدور الذي تقوم به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدول، وأخيراً اشتملت الدراسة على مجموعة من التوصيات.

واستعرض علاونة التوصيات الواردة في الدراسة عند تقديم طلب الانضمام لعضوية المنظمة الدولية، ضرورة التركيز على أن طلب فلسطين الانضمام إلى المنظمة الدولية يندرج في إطار حق الشعوب في تقرير مصيرها. كسند أساسي في التوجه للأمم المتحدة، حيث يعد مبدأ من مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان، أكد عليه ميثاق الأمم المتحدة والعهد الدولي لحقوق الإنسان. أيًا كانت الصيغة التي سيتم التوجه فيها إلى الأمم المتحدة، فإنه من الضروري التركيز على حق العودة، ورفض الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل. يجب التركيز على جميع القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وعدم التركيز على قرارات معينة بذاتها كالقرار المتعلق بحق اللاجئين بالعودة. التركيز على قرارات ودور الأمم المتحدة في تجارب مشابهة للحالة الفلسطينية وضرورة الاستفادة من التجارب الدولية، وخاصة من تجارب الدول التي مرت بمراحل استخدام حق النقض الفيتو ضد طلب عضويتها، أو رفضت عضويتها لأسباب عديدة، ومن أمثلة ذلك اليابان. ضرورة دراسة الأسانيد والحجج القانونية التي تستند عليها

فلسطين في تقديمها لطلب العضوية في الأمم المتحدة. ضرورة ضمان أن أي قرار سيتخذ من قبل الأمم المتحدة سيحافظ على بقاء صفة منظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحرر وطني ممثلة للشعب الفلسطيني، والأخذ بأراء بعض فقهاء القانون الدولي في هذا الإطار. ضرورة العمل على جميع الخيارات المتاحة في الأمم المتحدة، وعدم الاكتفاء بخيار واحد. ضرورة التركيز على التزام فلسطين بميثاق الأمم المتحدة وقبولها للالتزامات المنصوص عليها فيه، والتذكير بأنه سبق وأن أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية عن هذا الالتزام في وثيقة إعلان الاستقلال في الجزائر في العام 1988. ضرورة التركيز على أن تتمتع فلسطين بحقها في تقرير مصيرها سيدعم السلم والأمن الدوليين.

أما التوصيات التي تضمنتها الدراسة في حال رفض الطلب الفلسطيني بالانضمام كدولة عضو في المنظمة الدولية فهي، ضرورة اللجوء ثانية إلى الجمعية العامة في حال فشل الطلب الفلسطيني للانضمام إلى الأمم المتحدة لطلب تغيير مكانة البعثة الفلسطينية من صفة مراقب إلى دولة بصفة مراقب. ضرورة استخدام الآليات المتاحة للجوء إلى محكمة العدل الدولية وطلب فتوى حول "وضع الاحتلال طويل الأمد". اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، على أن يكون هناك إطار زمني وآليات تنفيذ محددة.

وفي حال قبول الطلب الفلسطيني بالانضمام إلى الأمم المتحدة فإن على الدولة الفلسطينية الأخذ بعين الاعتبار، في حال إقرار دستور دولة فلسطين ضرورة الإشارة إلى نص الجهات المخولة بالتوقيع والمصادقة على الاتفاقيات الدولية. في حال إقرار دستور دولة فلسطين ضرورة الإشارة إلى نص يشير إلى إنشاء هيئة وطنية لحقوق الإنسان. ضرورة انضمام ومصادقة السلطة الوطنية الفلسطينية على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. ضرورة ضمان وجود رقابة برلمانية على المعاهدات والاتفاقيات التي سيتم عقدها ما بين فلسطين والدول الأخرى.

<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=421992>

أصدرتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

"وثيقة تطالب بضممان رفض يهودية" إسرائيل



رام الله - صفا

صفا سافتى يرفع علم فلسطين مقابل مستوطنة إسرائيلية

طالبت وثيقة قانونية أعدتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم) القيادة الفلسطينية المتوجهة إلى الأمم المتحدة للحصول على عضوية دائمة لفلسطين، بضرورة ضمان الحفاظ على صفة منظمة التحرير كممثل شرعي للشعب الفلسطيني ورفض الاعتراف بيهودية دولة "إسرائيل".

وتقدمت الوثيقة التي أعدها الباحث ياسر علاونة وأعلنت خلال ندوة في رام الله الثلاثاء بسلسلة توصيات لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، من أجل أخذها بعين الاعتبار إذا ما قررت المضي قدما في التوجه للأمم المتحدة لطلب الانضمام كدولة عضو في المنظمة الدولية.

ودعا الباحث علاونة إلى ضرورة التركيز عند تقديم طلب الانضمام لعضوية المنظمة الدولية على أن يندرج هذا الطلب في إطار حق الشعوب في تقرير مصيرها، كسند أساسي في التوجه للأمم المتحدة، حيث يعد مبدأ من مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان أكد عليه ميثاق الأمم المتحدة والعهد الدولي لحقوق الإنسان.

وطالب علاونة بالتركيز على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين المضمون بالقرار الأممي رقم 194 ورفض الاعتراف بيهودية "دولة إسرائيل" مهما كانت صيغة الطلب المقدم للأمم المتحدة.

ودعت الوثيقة إلى التركيز على جميع القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والمتعلقة بالقضية الفلسطينية، وعدم التركيز على قرارات معينة بذاتها كالقرار المتعلق بحق عودة اللاجئين فقط.

وقال الباحث علاونة إن الفلسطينيين بإمكانهم الاستفادة من تجارب مشابهة للحالة الفلسطينية والتجارب الدولية بهذا الصدد، وخاصة تجارب الدول التي مرت بمراحل استخدام حق النقض الفيتو ضد طلب عضويتها، أو رفضت عضويتها لأسباب عديدة مثل اليابان.

وشددت وثيقة الهيئة المستقلة على ضرورة دراسة الأسانيد والحجج القانونية التي تساعد في تقديم الطلب لعضوية الأمم المتحدة.

وأكدت على ضرورة ضمان أن أي قرار سيتخذ من قبل الأمم المتحدة سيحافظ على بقاء صفة منظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحرر وطني ممثلة للشعب الفلسطيني، والأخذ بأراء بعض الفقهاء في القانون الدولي.

ودعت الوثيقة الوفد المتوجه إلى نيويورك برئاسة الرئيس محمود عباس إلى ضرورة العمل على جميع الخيارات المتاحة في الأمم المتحدة وعدم الاكتفاء بخيار التوجه لمجلس الأمن فقط.

كما شددت على ضرورة التركيز على التزام فلسطين بميثاق الأمم المتحدة وقبولها للالتزامات المنصوص عليها فيه، والتذكير بأنه سبق وأعلنت منظمة التحرير عن هذا الالتزام في وثيقة إعلان الاستقلال بالجزائر عام 1988.

وقال الباحث علاونة إن التركيز على أن تتمتع فلسطين بحقها في تقرير مصيرها سيدعم السلم والأمن الدوليين.

وفي حال رفض الطلب الفلسطيني بالانضمام كدولة عضو في الأمم المتحدة نتيجة الفيتو الأمريكي المعلن، دعت الوثيقة القانونية قيادة السلطة إلى اللجوء ثانية إلى الجمعية العامة للانضمام لطلب تغيير مكانة البعثة الفلسطينية من صفة مراقب إلى صفة دولة بصفة مراقب.

وفي هذا الحال أيضا، طالبت الوثيقة باستخدام الآليات المتاحة للجوء إلى محكمة العدل الدولية وطلب فتوى حول "وضع الاحتلال طويل الأمد"، إلى جانب اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، على أن يحدد جدول زمني وآليات تنفيذ لذلك.

وفيما يتعلق بسيناريو قبول الطلب الفلسطيني وما بعده، قالت الوثيقة إن على الدولة الفلسطينية في حينها إقرار دستور دولة فلسطين والإشارة إلى نص الجهات المخولة بالتوقيع والمصادقة على الاتفاقيات الدولية.

وفي حال إقرار الدستور، طالبت الهيئة بإنشاء هيئة وطنية لحقوق الإنسان، وانضمام ومصادقة السلطة الفلسطينية على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

وطالبت بضمن وجود رقابة برلمانية على المعاهدات والاتفاقيات التي سيتم عقدها ما بين فلسطين والدول الأخرى.

ر م/ع ق/ط ع (14:09) 20-09-2011

<http://www.safa.ps/ara/?action=showdetail&seid=59285>

شددت على اهمية الحفاظ على مكانة «م.ت.ف»

دراسة قانونية فلسطينية: طلب العضوية للأمم المتحدة يجب اسناده لحق الشعوب في تقرير مصيرها

رام الله - الحياة الجديدة - منتصر حمدان - اوصت دراسة قانونية فلسطينية بضرورة التركيز الفلسطيني على طلب الانضمام لعضوية المنظمة الدولية، انه يندرج في إطار حق الشعوب في تقرير مصيرها، كسند أساسي في التوجه للأمم المتحدة.

واكدت الدراسة التي اعدھا الباحث القانوني في الهيئة المستقلة لحقوق الانسان الفلسطينية، ياسر علاونة، واعلنها في ورشة عمل نظمتها الهيئة، امس، في رام الله، على ان اسناد الطلب الفلسطيني بذلك يأتي انطلاقا من انه يعد مبدأ من مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان، وأكد عليه ميثاق الأمم المتحدة والعهدان الدوليان لحقوق الإنسان.

وقال علاونة «أياً كانت الصيغة التي سيتم التوجه فيها إلى الأمم المتحدة، فإنه من الضروري التركيز على حق العودة، ورفض الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل»، مشددا على ضرورة التركيز على جميع القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وعدم التركيز على قرارات معينة بذاتها كالقرار المتعلق بحق اللاجئين بالعودة.

كما شدد على اهمية الاستناد على قرارات ودور الأمم المتحدة في تجارب مشابهة للحالة الفلسطينية وضرورة الاستفادة من التجارب الدولية، وخاصة من تجارب الدول التي مرت بمراحل استخدام حق النقض الفيتو ضد طلب عضويتها، أو رفضت عضويتها لأسباب عديدة، ومن أمثلة ذلك اليابان.

واشار الى اهمية العمل من اجل ضمان أن أي قرار سيتخذ من قبل الأمم المتحدة سيحافظ على بقاء صفة منظمة

التحرير الفلسطينية كحركة تحرر وطني ممثلة للشعب الفلسطيني، والأخذ بأراء بعض فقهاء القانون الدولي في هذا الإطار. و التزام فلسطين بميثاق الأمم المتحدة وقبولها للالتزامات المنصوص عليها فيه، والتذكير بأنه سبق وأن أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية عن هذا الالتزام في وثيقة إعلان الاستقلال في الجزائر في العام 1988، ضرورة التركيز على أن تمتع فلسطين بحقها في تقرير مصيرها سيدعم السلم والأمن الدوليين.

ووفقا لما اكده علونة فيما يخص خيارات رفض الطلب الفلسطيني بالانضمام كدولة عضو في المنظمة الدولية فقد اكد على ضرورة اللجوء ثانية إلى الجمعية العامة في حال فشل الطلب الفلسطيني للانضمام إلى الأمم المتحدة لطلب تغيير مكانة البعثة الفلسطينية من صفة مراقب إلى دولة بصفة مراقب. وضرورة استخدام الآليات المتاحة للجوء إلى محكمة العدل الدولية وطلب فتوى حول «وضع الاحتلال طويل الأمد». اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، على أن يكون هناك إطار زمني وآليات تنفيذ محددة.

وقال « في حال قبول الطلب الفلسطيني بالانضمام إلى الأمم المتحدة فإن على الدولة الفلسطينية الأخذ بعين الاعتبار، وفي حال إقرار دستور دولة فلسطين ضرورة الإشارة إلى نص الجهات المخولة بالتوقيع والمصادقة على الاتفاقيات الدولية.»

واضاف في حال إقرار دستور دولة فلسطين ضرورة الإشارة إلى نص يشير إلى إنشاء هيئة وطنية لحقوق الإنسان، فهناك ضرورة انضمام ومصادقة السلطة الوطنية الفلسطينية على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. وضرورة ضمان وجود رقابة برلمانية على المعاهدات والاتفاقيات التي سيتم عقدها ما بين فلسطين والدول الأخرى.

وكانت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، نظمت، امس، ورشة عمل حول عضوية فلسطين كدولة في الأمم المتحدة، تناولت فيها أبرز المحاور التي جاءت في دراسة قانونية حقوقية أعدتها الهيئة حول إمكانية انضمام فلسطين كدولة عضو في الأمم المتحدة، وتحدث في الورشة التي شارك فيها عدد من ممثلي المؤسسات الأهلية،

المجلس التشريعي، حقوقيون وقانونيون والعديد من المهتمين، الأستاذة رندا سنيورة المديرية التنفيذية للهيئة والباحث الحقوقي ياسر علاونة والمحامي غاندي ربيعي مدير دائرة السياسات والتشريعات الوطنية في الهيئة . وأكدت سنيورة على أهمية الدراسة التي تأتي عشية استحقاق أيلول، مشيرة الى أنها جاءت انطلاقاً من الدور الاستشاري الذي تتمتع به الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان، مؤكدة على أن الهيئة ستستمر في أداء مهامها بعد حصول فلسطين على عضوية الأمم المتحدة سواءً بعضوية كاملة أو دولة بصفة مراقب.

من جانبه أكد ربيعي بأنه وعلى الرغم من طغيان البعد السياسي على الجانب القانوني الحقوقي إلا أن هذه الدراسة جاءت لتبين الاحتمالات الواردة عشية تقديم الرئيس طلب عضوية فلسطين للأمم المتحدة، حيث انه ومن المقرر أن تعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة في مقرها في نيويورك-الولايات المتحدة الأميركية، دورتها السادسة والستين بتاريخ 2011/9/20، ومن المتوقع أن يكون ضمن جدول أعمالها وتحت البند (قبول أعضاء جدد) موضوع تقدم فلسطين بطلب انضمام لعضوية الأمم المتحدة كعضو جديد .

من جانبه استعرض معد الدراسة ياسر علاونة الخيارات المحتملة حال التوجه للأمم المتحدة، وحصرها في خيارات خمسة، أما الأول فيتمثل في الطلب من الجمعية العامة حتّ الدول الأعضاء على الاعتراف بالدولة الفلسطينية بعد تقديمها لطلب العضوية وانضمامها كعضو كامل في الأمم المتحدة. والخيار الثاني يتمثل في الطلب من الجمعية العامة تغيير وضع بعثة فلسطين كمراقب إلى وضع دولة فلسطين كمراقب (Observer state) ، كما هو الحال في دولة الفاتيكان. وهنا يتغير الوضع من كيان منظمة التحرير الفلسطينية إلى دولة فلسطين وهنا تتمتع فلسطين بجميع امتيازات الدول.

وأضاف معد الدراسة بأن الخيار الثالث يتمثل في التوجه إلى مجلس الأمن لطلب قبول فلسطين كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، ويتوقع أن يصطدم ذلك ب (الفيتو) الأميركي، أو بقاء المسألة قيد البحث من قبل

مجلس الأمن الدولي لفترة محدودة من الزمن، في حال الحاجة إلى مزيد من الوقت للنقاش أو التفاوض حول مسائل محددة أو حول صيغة القرار، وقد يكون وسيلة لعدم اتخاذ قرار من قبل مجلس الأمن.

أما الخيار الرابع، وفي حال عدم نجاح الخيارات السابقة، فهو اللجوء إلى قرار الجمعية العامة رقم (377) لسنة 1950، (الاتحاد من أجل السلام) ولكن هذا القرار لم يسبق وأن استخدم منذ تأسيس الأمم المتحدة من أجل حصول دولة على عضوية الأمم المتحدة، وإن كان قد استخدم لغايات أخرى. ويتمثل الخيار الأخير في لجوء منظمة التحرير الفلسطينية إلى محكمة العدل الدولية لطلب فتوى حول "وضع الاحتلال طويل الأمد."

<http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=3&id=148593&cid=2355>

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تنظم ورشة عمل حول فلسطين وعضويتها كدولة في الأمم المتحدة

22:08:00 2011/09/20



شبكة اخباريات - رام الله : نظمت اليوم الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ورشة عمل حول عضوية فلسطين كدولة في الأمم المتحدة، تناولت فيها أبر المحاور التي جاءت في دراسة قانونية حقوقية أعدتها الهيئة حول إمكانية انضمام فلسطين كدولة عضو في الأمم المتحدة، وتحدث في الورشة التي شارك فيها عدد من ممثلي المؤسسات الأهلية، المجلس التشريعي، حقوقيين وقانونيين والعديد من المهتمين، الأستاذة رندا سنيورة المديرية التنفيذية للهيئة والباحث الحقوقي ياسر علاونة المحامي غاندي ريعي مدير دائرة السياسات والتشريعات الوطنية في الهيئة .



وفي كلمتها الافتتاحية أكدت سنيورة على أهمية الدراسة التي تأتي عشية استحقاق أيلول، منوهة إلى أنها جاءت انطلاقاً من الدور الاستشاري الذي تتمتع به الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان، مؤكدة على أن الهيئة ستستمر في أداء مهامها بعد حصول فلسطين على عضوية الأمم المتحدة سواءً بعضوية كاملة أو دولة بصفة مراقب.

من جانبه أكد ريعي بأنه وعلى الرغم من طغيان البعد

السياسي على الجانب القانوني الحقوقي إلا أن هذه الدراسة جاءت لتبين الاحتمالات التي الواردة عشية تقديم السيد الرئيس طلب عضوية فلسطين للأمم المتحدة، حيث أنه ومن المقرر أن تعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة في مقرها في نيويورك-الولايات المتحدة الأمريكية، دورتها السادسة والستون بتاريخ 2011/9/20، ومن المتوقع أن يكون ضمن جدول أعمالها وتحت البند (قبول أعضاء جدد) موضوع تقدم فلسطين بطلب انضمام لعضوية الأمم المتحدة كعضو جديد .

من جانبه استعرض معد الدراسة ياسر علاونة الخيارات المحتملة حال التوجه للأمم المتحدة، وحصرتها في خيارات خمسة، أما الأول فيتمثل في الطلب من الجمعية العامة حث الدول الأعضاء على الاعتراف بالدولة الفلسطينية بعد تقديمها لطلب العضوية وانضمامها كعضو كامل في الأمم المتحدة. والخيار الثاني يتمثل في الطلب من الجمعية العامة تغيير وضع بعثة فلسطين كمراقب إلى وضع دولة فلسطين كمراقب (Observer state) ، كما هو الحال في دولة الفاتيكان. وهنا يتغير الوضع من كيان منظمة التحرير الفلسطينية إلى دولة فلسطين وهنا تتمتع فلسطين بجميع امتيازات الدول.

وأضاف معد الدراسة بأن الخيار الثالث يتمثل في التوجه إلى مجلس الأمن لطلب قبول فلسطين كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، ويتوقع أن يصطدم ذلك ب(الفيتو) الأمريكي، أو بقاء المسألة قيد البحث من قبل مجلس الأمن الدولي لفترة محدودة من الزمن، في حال الحاجة إلى مزيد من الوقت للنقاش أو التفاوض حول مسائل محددة أو حول صيغة القرار، وقد يكون وسيلة لعدم اتخاذ قرار من قبل مجلس الأمن.

أما الخيار الرابع، وفي حال عدم نجاح الخيارات السابقة، اللجوء إلى قرار الجمعية العامة رقم (377) لسنة 1950، (الاتحاد من أجل السلام) ولكن هذا القرار لم يسبق وأن استخدم منذ تأسيس الأمم المتحدة من أجل حصول دولة على عضوية الأمم المتحدة، وإن كان قد استخدم لغايات أخرى. ويتمثل الخيار الأخير في لجوء منظمة التحرير الفلسطينية إلى محكمة العدل الدولية لطلب فتوى حول " وضع الاحتلال طويل الأمد."

ولأهمية الموضوع تناولت هذه الدراسة العديد من الجوانب، فقد ركز الفصل الأول على الأمم المتحدة ودورها في حق تقرير المصير، أركان الدولة في القانون الدولي، الدولة وعناصر تكوينها، أنواع الدول من حيث التكوين المادي والسياسي، الاعتراف بالدول، الشروط الموضوعية والإجرائية لتشكيل الدول. كما وركز الفصل الثاني على عضوية الدول في الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة وقبول الأعضاء الجدد، مجلس الأمن الدولي وقبول الأعضاء الجدد، الجمعية العامة وقبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة، الآثار التي تترتب على حصول فلسطين على عضوية الأمم المتحدة. وتطرق الفصل الأخير إلى أحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية على المستوى الفلسطيني، والدور الذي تقوم به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدول، وأخيراً اشتملت الدراسة على مجموعة من التوصيات.

واستعرض علاونة التوصيات الواردة في الدراسة عند تقديم طلب الانضمام لعضوية المنظمة الدولية، ضرورة التركيز على أن طلب فلسطين الانضمام إلى المنظمة الدولية يندرج في إطار حق الشعوب في تقرير مصيرها. كسند أساسي في التوجه للأمم المتحدة، حيث يعد مبدأ من مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان، أكد عليه ميثاق الأمم المتحدة والعهد الدولي لحقوق الإنسان. أيّاً كانت الصيغة التي سيتم التوجه فيها إلى الأمم المتحدة، فإنه من الضروري التركيز على حق العودة، ورفض الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل. يجب التركيز على جميع القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وعدم التركيز على قرارات معينة بذاتها كالقرار المتعلق بحق اللاجئين بالعودة. التركيز على قرارات ودور الأمم المتحدة في تجارب مشابهة للحالة الفلسطينية وضرورة الاستفادة من التجارب الدولية، وخاصة من تجارب الدول التي مرت بمراحل استخدام حق النقض الفيتو ضد طلب عضويتها، أو رفضت عضويتها لأسباب عديدة، ومن أمثلة ذلك اليابان. ضرورة دراسة الأسانيد والحجج القانونية التي تستند

عليها فلسطين في تقديمها لطلب العضوية في الأمم المتحدة. ضرورة ضمان أن أي قرار سيتخذ من قبل الأمم المتحدة سيحافظ على بقاء صفة منظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحرر وطني ممثلة للشعب الفلسطيني، والأخذ بأراء بعض فقهاء القانون الدولي في هذا الإطار. ضرورة العمل على جميع الخيارات المتاحة في الأمم المتحدة، وعدم الاكتفاء بخيار واحد. ضرورة التركيز على التزام فلسطين بميثاق الأمم المتحدة وقبولها للالتزامات المنصوص عليها فيه، والتذكير بأنه سبق وأن أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية عن هذا الالتزام في وثيقة إعلان الاستقلال في الجزائر في العام 1988. ضرورة التركيز على أن تتمتع فلسطين بحقها في تقرير مصيرها سيدعم السلم والأمن الدوليين.

أما التوصيات التي تضمنتها الدراسة في حال رفض الطلب الفلسطيني بالانضمام كدولة عضو في المنظمة الدولية فهي، ضرورة اللجوء ثانية إلى الجمعية العامة في حال فشل الطلب الفلسطيني للانضمام إلى الأمم المتحدة لطلب تغيير مكانة البعثة الفلسطينية من صفة مراقب إلى دولة بصفة مراقب. ضرورة استخدام الآليات المتاحة للجوء إلى محكمة العدل الدولية وطلب فتوى حول "وضع الاحتلال طويل الأمد". اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، على أن يكون هناك إطار زمني وآليات تنفيذ محددة.

وفي حال قبول الطلب الفلسطيني بالانضمام إلى الأمم المتحدة فإن على الدولة الفلسطينية الأخذ بعين الاعتبار، في حال

إقرار دستور دولة فلسطين ضرورة الإشارة إلى نص الجهات المخولة بالتوقيع والمصادقة على الاتفاقيات الدولية. في

حال إقرار دستور دولة فلسطين ضرورة الإشارة إلى نص يشير إلى إنشاء هيئة وطنية لحقوق الإنسان. ضرورة انضمام ومصادقة فلسطين على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. ضرورة ضمان وجود رقابة برلمانية على المعاهدات والاتفاقيات التي سيتم عقدها ما بين فلسطين والدول الأخرى.